وأفادوا بأن هذه القوات « هاجمت بيوت عشر عائلات بقيادة رئيس الدوريات الخضراء ، الون غاليلي ، وأجبرت المواطنين على الانبطاح أرضاً ، وقامت بتعذيبهم وضربهم ثم اعتقلتهم لمدة ستة أيام ، وصادرت قطيعهم وطالبتهم بدفع ٦٧ ألف ليرة مقابل اعادة القطيع » (المصدر نفسه) .

وأمام هذه الهجمة الشرسة تقدمت كتلة « الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة » بطلب الى رئاسة الكنيست الاسرائيلي « دعتها فيه لبحث قضية الاعتداءات على عرب النقب ومشاريع ترحيلهم عن اراضيهم في الكنيست » (الاتحاد ، ١٦/٣/ ١٩٧٩) . وقد طرح هذا الاقتراح على جدول اعمال الكنيست في ٢٨/٢/ ١٩٧٩ ، حيث تكلم باسم الجبهة النائب الشيوعي توفيق طوبي ، ورد على اقوال وزير الزراعة الاسرائيلي ارئييل شارون، الذي طالب بـ « شطب الموضوع » (الاتحاد ، ٣٠/٣/ ١٩٧٩) . أما كتلة شيلي فقد اقترحت « احالة الموضوع الى لجنة خاصة » إلا أن الكنيست رد الطلب « بأغلبية اصوات الائتلاف » (المصدر نفسه) .

قضية سليمان أبو قرن

رغم الاحتجاجات التي أرسلها عرب النقب الى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن ، والى وزير الدفاع عيزر وايزمن ، ورغم عرض قضيتهم على الصحافة الاسرائيلية والعالمية ، ومن ثم طرحها على جدول اعمال الكنيست ، واصلت السلطات الاسرائيلية عملية الاستيلاء على أراضيهم بالقوة . ولم تقتصر اجراءات المصادرة على المنطقة المعدة لاقامة المطار العسكري والمدني الكبير في منطقة تل المالحة وحسب ، بل تعدته الى أراضي عشيرة الاسد ، في منطقة اللقية ، رغم وجود « أمر منع مؤقت » صادر عن محكمة العدل العليا بعدم وضع اليد عليها الا بعد بحث الموضوع في المحكمة المركزية في بئر السبع .

ففي صباح ٤/ ٤/ ١٩٧٩ ، كان سليمان ابو قرن وافراد عائلته من عشيرة الأسد في مركز بوليس بئر السبع حيث جرى استدعاؤهم للتحقيق معهم بشأن توزيع منشور مزعوم وزعه المخربون ، وعن رسم الصليب المعقوف على جدران البيت المجاور لهم » (الاتحاد ، ٦/ ٤/ ١٩٧٩ ومعاريف ، ودافار وعل همشمار ، ٥/ ٤/ ١٩٧٩ وذلك في محاولة لارهابهم ، وبالتالي تسهيل عملية الاستيلاء على أراضيهم ، بناء على « خطة مدبرة بين ادارة أراضي اسرائيل والبوليس » (الاتحاد ، ٦/ ٤/ ١٩٧٩) . وفيما كان التحقيق دائراً مع أبو قرن ، كانت جرافات دائرة الاشغال العامة « تقوم بقلب ارضه في خربة اللقية بحجة شق طريق جديدة » ، بعد أن « احتل رجال [مديرية عقارات اسرائيل] قطعة أرض مساحتها ١٨٠ دونما تابعة لعائلة أبو قرن بمعداتهم الثقيلة ، خارقين بذلك امراً صادراً عن محكمة العدل العليا » (الاتحاد ، ٦/ ٤/ ١٩٧٩ وعل همشمار ، ٩/ ٤/ ١٩٧٩) . وحين عاد سليمان أبو قرن وأبناء عائلته من مركز الشرطة في بئر السبع « وجدوا جرافات دائرة الاشغال العامة تقوم بقلب الأرض » ، فسارع مع ابناء عشيرته « لمنع الحفريات وقلب المزروعات وتقتيل الدجاج وهدم الاسيجة » ، واذ ذاك هرعت قوات الشرطة « واعتدت على اهالي القرية وطلاب مدرسة الأسد المجاورة للمكان » (المصدر نفسه) . وقد لجأت الشرطة الى « اطلاق الرصاص لتفريق الناس واعتقلت حوالي ١٩ شخصاً من بينهم معلمي المدرسة الثانوية » (المصدر نفسه) ، ودافار ومعاريف ، ٥/ ٤/ ١٩٧٩) .

وقد أدعى المتحدث باسم شرطة النقب ، نائب المفوض ابراهام ملكا، اثر الحادث ، أن الشرطة كانت قد استدعيت الى المكان حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً بعد أن اشتكى رؤساء ادارة الاشغال العامة (ماعاتس) بأنهم « رجموا بالحجارة على يد البدو » (معاريف ودافار وعل همشمار ، ٥/ ٤/ ١٩٧٩) . وأدعى ملكا أيضاً ان « دورية شرطة واحدة فقط » ، كانت قد وصلت بادئ الأمر من مركز شرطة عراد ، ومؤلفة من « ثلاثة رجال شرطة بقيادة الأمر عوباديا شيمش » إلا أن هذه الدورية « استدعت نجدة من بئر السبع » ، بعد ان « هوجمت بوابل من الحجارة » (المصدر نفسه) . وأضاف المتحدث باسم شرطة النقب ان معلمي مدرسة الأسد التي تبعد حوالي مئتي متر عن مكان الحادث كانوا قد « حرضوا طلابهم ، فخرج مئات منهم مع معلميهم ضدنا وانضموا الى عشرات الرجال وهاجمونا بوابل من الحجارة والعصي » (المصدر نفسه) . وتابع الناطق مدعياً ان « احدى الجرافات قد أعطبت بالاضافة الى سيارتي شرطة » كما « أصيب الرقيب هرتسل غيفع في رأسه والآمر غميا الياف وثلاثة آخرين من رجال الشرطة بجروح » (المصدر نفسه ، والاتحاد ، ٦/ ٤/ ١٩٧٩) .